هل نجحت ماليزيا وأصبحت رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية؟

تحقيق: د. سيف الدين حسن العوض
– كوالالمبور

د. يونس صوالحي: النظام المالي الإسلامي ما يزال في مرحلته الجنينية.

د. عمر إدريس: عندما رأت المؤسسات المالية التقليدية أنها ستخسر السوق تحولت جزئياً إلى النظام المالي الإسلامي.

د. عزمان نور: الحكومة والمصرف المركزي الماليزي اهتما بالصيرفة الإسلامية وأصدرا لوائح وقرارات في إطار الحوكمة الشرعية.

د. الصادق موسى: أكبر مشكلة في الصيرفة الإسلامية تتجسّد في أن معظم الذين يعملون فيها غير ملمين بالنظرية الاقتصادية.

مدخل:

الصيرفة الإسلامية مصطلح انتشر في الآونة الاخيرة، واتسع استخدامه، وفَرض نفسه حتى سعت بنوك تقليدية عدة إلى فتح نوافذ للمعاملات الإسلامية بل وتحول بعضها بالكامل إلى مصارف إسلامية، واستثمر بعضهم الآخَر في الغرب في إنشاء بنوك للجاليات الإسلامية. وقد نجحت المصارف الإسلامية حسب بيانات صندوق النقد الدولي في أن تنتشر في ثمانية وأربعين بلداً، كما أشارت إحصائيات الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية عام ١٩٩٨ إلى النمو السريع للمصارف الإسلامية حيث تجاوزت في وقتنا الحالي رقم المائتين وسبعين مصرفاً إسلامياً وبمعدل نمو سنوي بلغ ١٥٪ سنويا.

إنّ إقبال المصارف التقليدية على فتح نوافذ إسلامية لها أثار الكثير من الأسئلة، منها ما أهم أعمال هذه المصارف؟ وما أبرز الفروق بينها وبين المصارف التقليدية؟ وهل أدت هذه المصارف دورها التنموي المنشود؟ وكيف يمكن الرد على الشبهات المثارة حول هذه المصارف الإسلامية؟ وهل نجحت ماليزيا وأصبحت رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية؟ وما مدى نجاح التجربة الماليزية في مجال الصيرفة الإسلامية والمالية الإسلامية؟ حملت مجلة (مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية) كل هذه الأسئلة وطرحتها على عدد من الخبراء والمتخصصين في المالية الإسلامية والصيرفة الإسلامية بماليزيا فماذا كان ردهم.

لماذا تسارع إقبال العالم على المصرفية الإسلامية ؟

بداية التقت (مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية) بالدكتور يونس صوالحي نائب عميد معهد المصرفية والمالية الإسلامية بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، رئيس الهيئة الشرعية لبنك HSBC أمانة بماليزيا، ورئيس الهيئة الشرعية لشركة إعادة التكافل الالمانية ميونج فرع ماليزيا وعضو الهيئة الشرعية لسوق السلع التابع للبورصة الماليزية، حيث أوضح د. صوالحي أولاً أن السبب في إقبال العالم اليوم على المصرفية الإسلامية هو توجه العالم نحو ما يسمى بالمصرفية الأخلاقية التي تطرح كبديل للمصرفية التقليدية التي كرست بعض مبادئ الرأسمالية التي عملت على تركيز الثروة في أيدي مجموعة من أرباب الأموال والحكومات، وبالتالي نشأت ما يسمى بالمجتمعات الرأسمالية بكل سلبياتها المعروفة و على رأسها تركيز الثروة وانتشار البطالة والفقر والاحتكار للثروات وما يسمى بالتمايز الاجتماعي بحيث تنشأ لدينا طبقة غنية جداً وطبقة فقيرة. مشيراً إلى أنه ظهرت

نداءات لمالية أخلاقية تحاول أن توازن بين طبقات المجتمع، وتحرص على التوزيع العادل للثروات، وكذلك المساواة بين الفرص أو إعطاء الفرص لكل طبقات المجتمع لأن النظام المالي التقليدي الحالي لا يعطي الفرص لكل شرائح المجتمع. مؤكدا أن العالم توجه إلى المالية الإسلامية وذلك لبعدها الأخلاقي المتمثل في تحريم الربا وتركيزها على تحمل الطرفين مبدأ الربح والخسارة.

من جانبه أكد الدكتور عمر محمد ادريس المحاضر بمعهد المصرفية والمالية الإسلامية بالجامعة الإسلامية العالمية منسق برنامج الماجستير في الصيرفة الإسلامية في نفس المعهد والعميد السابق لكلية العلوم المالية والادارية بجامعة المدينة العالمية بكوالالمبور والباحث سابقاً بمعهد المصرفية والمالية الإسلامية التابع للبنك المركزي الماليزي أنه لما اختار المسلمون العودة للنظام المالي الإسلامي رأت المؤسسات المالية التقليدية أنها ستخسر السوق فلذلك تحولت جزئياً إلى النظام المالي الإسلامي وذلك بفتح نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية حتى يكون لها نصيب في أموال المسلمين، وأشار إلى أن أغلب هذه النوافذ ليست مطابقة للتعاليم الشرعية.

فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية:

أوضح الدكتور عزمان محمد نور أستاذ الفقه والمصرفية الإسلامية بكلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، وعضو الهيئة الشرعية لبنك الراجحي السعودي فرع ماليزيا ورئيس الهيئة الشرعية لشركة تكافل أم فاملي الماليزية أن الماليزيين محظوظون حيث أن الحكومة الماليزية والبنك المركزي الماليزي اهتما بالصيرفة الإسلامية وأصدرا لوائح وقرارات في إطار الحوكمة الشرعية، وذلك عن طريق إلزام المؤسسات المالية الإسلامية (البنوك وشركات التكافل وأسواق المال) بوجود هيئة وأمانة شرعية لأي بنك إسلامي في ماليزيا، وأن الأمانة لابد أن توجد فيها ثلاثة وظائف مهمة جداً: واحدة للبحث، وأخرى للاستشارات، وثالثة للرقابة، مؤكداً أن هذا تطور جديد ومهم جداً خاصة لكي نتأكد أن الصيرفة الإسلامية وكل عملياتها تتم بالطريقة الصحيحة.

على صعيد متصل ألمح الدكتور الصادق موسى محمد أحمد، من كلية الأعمال والقانون، بجامعة الملتيميديا الماليزية إلى أنه بالرغم من أن الصيرفة الإسلامية بدأت تطبيقاتها منذ سبعينيات القرن الماضي، إلا أنه ليس هناك حتى الآن تعريف للعالم لماهية الصيرفة الإسلامية؟ وما الاقتصاد الإسلامي؟ صحيح أننا نجد بحوثا هنا و أخرى هناك عن الصيرفة الإسلامية، ولكنها لا ترقى إلى درجة البحوث العلمية المحكمة. فليس هناك في العالم كله إلى الآن بحوثا مكتوبة باللغة الانجليزية أو منشورة في مجلات عالمية محكمة حتى يعرف العالم والباحثين وطلاب العلم والأكاديميين ماهية الصيرفة الإسلامية وما الاقتصاد الإسلامي؟ فأي بحث علمي إذا لم يكن هناك شيء منشور عنه في العالم لا يمكن أن يتطور، والاقتصاد الإسلامي مبني على أماني وأحلام المسلمين فقط، وليس هناك أي تطبيق له على الواقع، ذلك أن الاقتصاد الإسلامي مشكلته أنه في نفوس الناس كمسلمين وهي مجرد أماني وأشواق والمسلم يعرف أن الاقتصاد الإسلامي لابد منه وأن الربا حرام ولكنه لا يعرف ما الربا نفسه، وحتى أن المرحوم الشيخ طنطاوي شيخ الأزهر في جمهورية مصر العربية، وكثير من العلماء مثل الدكتور مصطفى محمود عندهم رأي أن الفوائد المصرفية العادية هذه ليست هي الربا المقصودة، وانا لست مؤيداً لذلك، ولكن حتى الذين اعترضوا عليهم لم يكن اعتراضهم مبني على أسس علمية.

ويؤكد الدكتور يونس صوالحي أنه يجب أن نفهم أن النظام المالي الإسلامي الآن ما يزال في مرحلته الجنينية، وما يزال يحاول أن يجد لنفسه ظلاً تحت الشمس ومكاناً في النظام المالي العالمي، مشيراً إلى أن المالية الإسلامية من حيث العمر هي جديدة اذ لديها فقط ٣٠-٣٥ عاماً. وهي من حيث المبادئ والأصول موجودة منذ آلاف السنين، ولكن من حيث تطبيقاتها المعاصرة المتمثلة في شكل بنوك إسلامية أو على شكل شركات تكافل أو اعادة تكافل أو أسواق مال إسلامية فهذا لايزيد عمره عن ٣٥-٤٠ عاماً على الأقل، ثم إن هذه التجربة كلها كما نعرف هي الآن تشتغل ضمن بيئة قانونية وضعية وليست شرعية إذ أن المشرعين الذين يشرعون لقوانين البنوك سواء أكانت إسلامية أم غير إسلامية هم مشرعون وضعيون، لايستهلمون الشريعة مصدراً أساسياً للتشريع. فمن حيث البيئة القانونية نستطيع أن نقول أن المالية الإسلامية حالياً في بيئة قانونية غير إسلامية.

التجربة الماليزية في مجال الصيرفة الإسلامية:

يؤكد الدكتور عمر محمد إدريس أن ماليزيا تعتبر من أكثر الدول الإسلامية اهتماماً بمجال الصيرفة الإسلامية، وأن الذي ساعدها على ذلك هو الرغبة السياسية أو الدعم الحكومي، إذ أن الحكومة الماليزية دعمت النظام المالي الإسلامي دعماً كاملاً ومن جميع نواحيه، المالية والسياسية والقانونية، مشيراً إلى أن ماليزيا تعتبر أول دولة اعترفت حكومتها بالنظام المالي الإسلامي على مستوى العالم، بل وغيرت في قوانينها وأنشأت مؤسسات حكومية تدعم هذا النظام وتدعم تطوره وانتشاره.

بينما يوضح الدكتور عزمان محمد نور أستاذ الفقه والأصول في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا أن ماليزيا نجحت في الصيرفة الإسلامية بسبب الدعم الحكومي أولاً، ولأن الأيدي العاملة في مجال الصيرفة الإسلامية مستعدة للتغيير ثانياً، إضافة إلى مساهمة المشايخ والفقهاء والعلماء في الدول الإسلامية الأخرى ومساندتهم ودعمهم المستمر لتجربة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا.

على صعيد متصل أوضح الدكتور يونس صوالحي أن الذي يميز التجربة الماليزية هو الدعم الكلي والمكثف من طرف السلطة الحاكمة خاصة المصرف المركزي الماليزي، فهو من أكثر الجهات تحمساً لهذا النظام المالي الإسلامي، وهم يعتبرونه نظاماً فعالاً، ويلبي حاجات المسلمين، خاصة بعد أن أثبت جدارته، فبعد ٢٧ سنة من الخبرة في هذا المجال وجد الماليزيون أن هذا النظام لايهتم به المسلمون فقط بل حتى أن غير المسلمين أيضا يهتمون به، فنسبة العملاء غير المسلمين في عدد من المصارف الإسلامية فاقت نسبة العملاء المسلمين.

ويضيف الدكتور صوالحي: إن ماليزيا نجحت في إظهار هذا النظام المالي الإسلامي باعتباره نظاماً ليس خاصاً بالمسلمين وحدهم، بقدر ما هو نظام ثان أو مكمل للنظام التقليدي لا يحمل أي ايدولوجية معينة ولا يهدف إلى تحويل غير المسلمين إلى الإسلام وليس هو واجهة أخرى لما يسمى بالتطرف أو الدولة الدينية، كما أن ماليزيا نجحت بشكل كبير في إظهار النظام المالي الإسلامي باعتباره نظاماً مالياً أخلاقياً وعادلاً وأنه لايحمل في طياته أيّة ايدولوجية أو أجندة لأسلمة المجتمع أو لإجبار غير المسلمين على تبني نظم إسلامية معينة، وماليزيا دولة مسلمة ولكنها تميل إلى التوازن بين الأعراق الموجودة فيها، وحتى تنجح تجربة مثل هذه فلابد من إظهار النظام المالي الإسلامي على اعتبار أنه نظام وطني، الكل يستفيد منه بغض النظر عن ديانته أو عرقه، ولايحرص فقط عليه المسلمون، وإن كان تمّ وضعه في الأساس تلبية لرغبة المسلمين في ماليزيا لتكون معاملاتهم المالية متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فان اختاره غير المسلمين فهذا شئ طيب وإن لم يختاروه فلديهم المصارف التقليدية والتي عندها حصة الأسد في النظام المصرفي العام.

ويقول الدكتور يونس صوالحي: انتبهت ماليزيا إلى المالية الإسلامية منذ ٢٧ أو ٢٨ عاماً تقريباً وتحديداً في العام ١٩٨٢م، وطرحت الفكرة، وتجسدت على شكل أول مصرف إسلامي في عام ١٩٨٣م وتزامن ذلك مع سن قانون جديد هو قانون المصرفية الإسلامية وهو عبارة عن قانون عام يرخص للمصارف الإسلامية، ويحدد بعض الشروط التي يجب أن تلتزم بها، وكان هدفها الرئيس هو تلبية حاجات شريحة معينة من المجتمع الماليزي وهم المسلمون تحديدا الذين يريدون أن تكون معاملاتهم متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وكان هذا هو المنطلق وكانت الفكرة في ذلك الوقت جريئة وبسيطة في نفس الوقت... لكن سرعة الاستجابة من الشعب الماليزي الملاوي المسلم أكد للمصرف المركزي الماليزي أن هذه التجربة يجب إثراؤها، ويجب تنميتها وتطويرها، وتجسد ذلك بعد ١٠ سنوات بعد أن كان هناك مصرف واحد إسلامي بفروعه العديده تم فتح مصرف آخر إسلامي وكانت مرحلة ما يسمى تأسيس المصرفية الإسلامية، أما المرحلة الثانية فكانت مرحلة فتح النوافذ الإسلامية والتي تحول بعض منها إلى مصارف إسلامية خالصة، ثم جاءت المرحلة الثالثة وهي مرحلة التوسع حيث أن ماليزيا توسعت في إنشاء المصارف الإسلامية، ثم جاءت مرحلة الانفتاح وفيها فتحت ماليزيا أبوابها لمصارف إسلامية خارجية مثل مصرف التمويل الكويتي ومصرف HSBC امانة ومصرف الراجحي السعودي، وذلك بهدف خلق بيئة تنافسية بين المصارف المحلية والمصارف الإسلامية الدولية أو العالمية، ومن ثم تحسين أداء هذه المصارف لتصبح أكثر كفاءة وقدرة على تقديم الخدمات والتمويلات والاستثمارات.

وأكد د. صوالحي أنه في عام ١٩٨٣ حددت ماليزيا سقف توقعاتها أنها بعد ١٥ سنة أو ٢٠ سنة تصبح ما تسمى نسبة اختراق المالية الإسلامية للسوق أو نسبة استحواذ المالية الإسلامية للسوق الماليزية حوالى ٢٠٪، وقد حققت ماليزيا هذا الهدف قبل عامين أو ثلاث سنوات حيث أصبح القطاع المصرفي الإسلامي يستحوذ على ٢٠٪ من القطاع المصرفي العام والآن في العام ٢٠١٢م صار يستحوذ على ٢٣٪ من القطاع المصرفي العام بمعنى فاق الواقع الخطة المحددة سابقاً.

إقبال الماليزيين على النظام المالي الإسلامي والصيرفة الإسلامية:

يؤكد الدكتور يونس صوالحي على أن اقبال الماليزيين على الصيرفة الإسلامية في تزايد مستمر والدليل على ذلك الأرقام التي توضح أن الإقبال كان صفراً، وصار اليوم أكثر من ٢٣٪ بعد ٢٧ عاماً من التجربة والخبرة، ولكنه يستدرك قائلاً: ولكن ما يسمى بنجاح التجربة الماليزية في مجال الصيرفة الإسلامية هو نجاح بالمقاييس الماليزية فقط، أما بالمقاييس غير الماليزية فهو محل نظر ونقد من بعضهم، ذلك أن ماليزيا اعتمدت على أدوات مالية معتمدة على عقود شرعية يحرمها كثير من العلماء فمثلاً أول مصرف إسلامي في ماليزيا في عام ١٩٨٣م بدأ يشتغل في التمويل العقاري والتمويل الفردي وتمويل السيارات والمعدات بناء على عقد يسمى عقد العينة، أو بيع العينة وهذا النوع من العقود محرم من طرف جمهور فقهاء المسلمين، ولم يبحه أو يجوزه إلا الإمام الشافعي وبعض علماء الحنفية وبشروط معينة، وأن كل التمويل الذي كانت تقوم بها كثير من المصارف الإسلامية في ماليزيا منذ عام ١٩٨٣ وحتى وقت قريب، معتمدة على عقد العينة ذلك أن العينة بسيطة وتتم بعملية بسيطة جداً، فبدلاً من أن تقترض عن طريق القروض العادية الربوية يمكن أن تقترض عن طريق عقد العينة، وتقترض ما شئت، ولقد ازداد حجم التمويل المبني على عقد العينة هذا. إذن وفق المقاييس الماليزية هذا يعتبر نجاحا ولكنه وفق المقاييس غير الماليزية يعتبر هذا تكريس للحرام، فلا يمكن أن نسمي هذا نجاحاً وأنت قد بنيت تمويله على عقد محرم.

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية: ولكن الإمام الشافعي قد أجازه والماليزيون شافعيون؟

د. صوالحي: المسألة خلافية من ناحية فقهية، وعموما فإن نجاح ماليزيا في الصيرفة الإسلامية وفق مذهبهم الفقهي واجتهاداتهم الخاصة.

ويخالف د. عزمان محمد نور الدكتور صوالحي بقوله: إن إقبال الماليزيين على الصيرفة الإسلامية لا بأس به إلا أن كثير من الماليزيين لا يفهمون الفرق بين الحلال والحرام وأن بعضهم يظنون أنه لا فرق بين المصرف الربوي والمصرف الإسلامي، بل إن بعضهم لا يهتم كثيرا بهذا الأمر ويظن أنه لا يرتكب محرماً إذا تعامل مع المصارف الربوية، ويظن كذلك أن الدين فقط في الصلاة والصوم والحج، وهذا الأمر اعتقد – ومايزال الحديث للدكتور عزمان محمد نور- ليس فقط في ماليزيا وحدها وإنما كذلك في بعض الدول الإسلامية الأخرى، مؤكداً أن الشعب الماليزي ما يزال في حاجة إلى الوعي والتثقيف والتربية في مجال الصيرفة الإسلامية، مشيراً إلى أن الحكومة الماليزية قد بدأت في التربية عن طريق فرض آليات الأمانة الشرعية بأقسامها الثلاثة وعن طريق عقد المؤتمرات والندوات والمحاضرات والبرامج في الجامعات والمعاهد عن هذه الصناعة.

الفروق بين المنتجات الإسلامية وغير الإسلامية:

أشار د. صوالحي إلى أنه لابد أن نقر بشيء وهو أن معظم المنتجات الموجودة في المصارف الإسلامية هي نفسها المنتجات الموجودة في المصارف التقليدية، والفرق فقط في العقود المعتمدة عند المصارف الإسلامية وهي عقود شرعية وعند غالبية الفقهاء والمجامع الفقهية والهيئات المالية الإسلامية العالمية هي شرعية لا غبار عليها. أما قول بعض الناس أنه لا فرق بين المنتجات الإسلامية وغير الإسلامية فأنا اعتبر أن هذه إشاعة- وما يزال الحديث للدكتور صوالحي- فهناك فرق كبير بين القرض والمرابحة وبين الفائدة والربح ولو تعمقنا في النواحي الفقهية ومقاصد الشريعة لوجدنا أن بعض المصارف معذورة في بعض المنتجات لأنها تطبق العقود الشرعية بطريقة خالصة وتتحمل أخطاراً كبيرة، في حين أن بعض المصارف الإسلامية تغرق في بعض المنتجات بحيث لا يصبح هناك فرق بين منتجاتها الإسلامية والمنتجات التقليدية، كما أنه أحيانا ليس هناك فعلاً مبدأ تقاسم الربح والخسارة فيما يتحمل العميل وحده الخسارة، كما أن بعض عقود الاستصناع تكون مهيكلة بطريقة تضع الحمل والعبء الكبير على العميل وليس على البنك ورغم أنّ هذا ليس من مبدأ العدالة في شيء، وتبرر بعض البنوك الإسلامية أنها إن لم تفعل ذلك فإنها ستغلق أبوابها ولن تستطيع أن توفر خدمات مالية.

لذا نجد الهيئات الشرعية بين نارين لأن المصارف الإسلامية تعمل في بيئة قانونية ومالية وضعية، فهي تجتهد على ضوء التحديات والإشكاليات المطروحة في المالية الإسلامية. هيئات الرقابة الشرعية في الدول الإسلامية تستفيد من بعضها بعضا، ولكن هذه الاستفادة غير مهيكلة وغير منظمة وليست إجبارية، ونجد أن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومقرها البحرين لديها مؤتمر سنوي للهيئات الشرعية يعقد في جدة وأحيانا في البحرين، كما أن ندوة البركة في المملكة العربية السعودية تعقد في بداية رمضان من كل عام ندوة للهيئات الشرعية. ولكن للأسف ليس هناك جهد عالمي لتوحيد جهود هيئات الرقابة الشرعية نظراً لأن هيئات الرقابة الشرعية في أغلب الاحوال تعكس ما يعرف بالسياسات المالية للدول التي تعمل في ظلها.

أحد إشكاليات الصيرفة الإسلامية أن النظام المعلوماتي الذي تصاغ به العقود الإسلامية لا يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية أو مع مبادئ المالية الإسلامية المعاصرة، كما أن المشاكل المتعلقة بأنظمة المعلومات الحديثة لا يمكن تعديلها في الوقت الراهن لأنها تكلف أموالاً طائلة.

ويلمح الدكتور عمر محمد إدريس إلى أنه قد يقول قائل أنه لا فرق بين المعاملات الإسلامية وغير الإسلامية أو التقليدية الربوية، إلا أن المصارف الإسلامية اعتمدت كثيراً على الأدوات التي كانت تستخدمها المؤسسات المالية التقليدية ابتداءً من الأنظمة وانتهاءً بتوظيف النظم الالكترونية.

وأوضح الدكتور الصادق موسى محمد أحمد من كلية الأعمال والقانون، بجامعة الملتيميديا الماليزية لدى حديثه عن تجربة الاقتصاد في ماليزيا قائلاً: أنا لدي حسابين في مصرف واحد أحدها إسلامي والآخر تقليدي، وأنا لا أسميه ربوياً لأنني لا أؤمن بأنه ربوي، وإنما يمكننا أن نسميه نظاما تقليديا، ولدي بطاقة ائتمان في حساب إسلامي وآخر في حساب تقليدي. فمن حيث المعاملة تجد نفس الفائدة ونفس النسبة ونفس المعاملة ونفس الإجراء ونفس كل شئ، فليس هناك أي فرق بينهما من حيث المعاملة فمثلاً، في المعاملة التقليدية يعطونك ٢.٥٪ وهي تسمى سعر الفائدة (الربا)، أما في المعاملة الإسلامية فيعطونك أيضاً ٢.٥٪ أيضاً ولكن يسمونها ربح (غير ربوي)، مثلاً أنا لدي بطاقة ائتمان إسلامية آخذ فيها نسبة ثابتة لمدة ٣ سنوات بنسبة ٢.٥٪، فالناس لا تستطيع أن تميز بين المعاملة الإسلامية والمعاملة التقليدية. والشيء الأهم من كل ذلك أن الإسلام واضح جداً في المعاملات فالأصل في كل شئ في الإسلام هو الإباحة ما لم يرد نص للتحريم سواء أكان هذا الأمر في التشريع أم في الفقه، فيجب علينا ألا نرد الأشياء كلها، ويجب ألا نأخذ الأشياء كلها إلا بمعرفة. وأكبر تحد للمسلمين هو أن الضوابط الإسلامية، موجودة إلا أن الأصل هو المشاركة في المخاطرة في الربح وفي الخسارة وفي كل شيء لكن مشكلة المشاركة في المخاطرة هذه ضماناتها كلها ضمانات أخلاقية ذلك أن الإنسان المؤمن يدفعه دافع الايمان في كسبه وفي إنفاقه، والإنسان المؤمن في كسبه وإنفاقه وفي سائر معاملاته ينبغي أن يدفعه دافع الايمان، والايمان يزيد وينقص، وكثير من المسلمين حينما تأتي إلى المعاملات الإسلامية والحقوق والأموال تكون نفوسهم ضعيفة جداً. الإنسان المستثمر أو اذا كان مستثمراً أو مودعا ماله لدى جهة مستثمرة فلابد له أن يتحلى بالايمان الذي يأتي بمصداقية إذا

كان هناك ربح حقيقي أو خسارة حقيقية فالضمانات هي ضمانات أخلاقية والمشاركة في المخاطرة هي مشاركة أخلاقية وبكل أسف المسلمون إيمانهم ضعيف جداً، وتطبيق النظام الإسلامي أصبح شبه مستحيل.

ويشير الدكتور عزمان محمد نور إلى أن بعض الدول غير الإسلامية تحاول الآن تبني النظام المالي الإسلامي لأنها وجدت أنه يضيق الهوة والفروق بين الأغنياء والفقراء خاصة في بعض الدول الفقيرة مثل أندونيسيا، ويساعد على إنشاء الطبقة الوسطى التي تعمل على توازن المجتمع، وتجعله مستقراً، موضحاً أنه لاحظ أثناء زيارته لليابان أن هناك رغبة ملحة من قبل اليابانيين للتكافل الإسلامي، لأنهم يريدون أن يدخلوا في هذه الصناعة في ماليزيا، ويريدون أن يعرفوا فرص التجارة في المنتجات الإسلامية حتى لا يتخلفوا عن السوق، مضيفاً: هذا الاتجاه أو التيار المعاصر لا ينبغي لنا أن نغفل عنه، وأن نستفيد منه في مجال دعوة غير المسلمين للإسلام، لاسيما وأن الصيرفة الإسلامية لا تهتم فقط بترك الربا؛ ولكنها تهتم وتعتني بأشياء أخرى كثيرة تمنعها الشريعة مثل الغرر والجهالة.

دعم المؤسسات المالية الإسلامية للبحث العلمية

يشير الدكتور عمر محمد ادريس إلى أن ماليزيا تعتبر من الدول القلائل التي شهدت تقدماً كبيراً في مجال الصيرفة الإسلامية، وأن المؤسسات المالية الماليزية دعمت المؤسسات التعليمية حيث أرسلت الكثير من الموظفين لتلقي علوم المالية الإسلامية، كما أن بعضها دعم كثيراً من الأنشطة البحثية التي تقوم بها المؤسسات العلمية والبحثية، في الجامعات وغيرها من المعاهد.

من جانبه يشير الدكتور عزمان محمد نور إلى أن بعض المصارف الإسلامية في ماليزيا وبعض المؤسسات المالية التابعة للمصرف المركزي الماليزي دعمت البحث العلمي وما تزال، مؤكداً انه لا ينكر أن بعض من هم في المصارف الإسلامية الماليزية يحتاجون إلى التدريب والتأهيل أكثر وأن بعضهم بسبب قلة التدريب لا يحترمون العقود لأن المعاملات الإسلامية كلها قائمة على العقود.

د. صوالحي: كثير من المصارف الإسلامية تخصص جزءاً مقدراً من ميزانيتها لدعم البحوث العلمية في مجال المالية الإسلامية والصيرفة الإسلامية تحديداً إلى جانب دعم الأنشطة من مؤتمرات وندوات ومعارض فضلاً عن المنح الدراسية في مجال الصيرفة الإسلامية وغيرها. فمثلاً في ماليزيا نجد أن مصرف معاملات يخصص كل عام جزءاً كبيراً من ميزانيته للبحث العلمي، فهو مثلاً يتعامل مع الجامعةالإسلامية العالمية بماليزيا وتحديداً مع معهد المصرفية والمالية الإسلامية اذ مول حتى الآن بحثين، كما أن بعض المصارف الإسلامية الأخرى تخصص جزءاً من فوائضها المالية لتخصيص منح دراسية لطلاب الدراسات العليا في مجال المالية الإسلامية.

والبنوك سواء أكانت إسلامية أم تقليدية فهي الآن تقاس بمدى خدمتها للمجتمع بالإضافة لأدائها المالي وأيضاً تصنف على أساس خدمتها للمجتمع (الخدمة الاجتماعية) وعن طريق الخدمة الاجتماعية تستفيد هذه المؤسسات من الإعفاء الضريبي، فأنت كمؤسسة مالية إذا قدمت مبلغاً مالياً لعمل خيري أو أكاديمي أو علمي فإن ذلك يكون معفياً من الضرائب، وبدلاً من أن تدفعها المؤسسة كضريبة فهي تدفعها في شكل تبرعات أو دعم مشاريع. فهذا أولاً يكسب سمعة للمؤسسة المالية باعتبارها مؤسسة تخدم المجتمع، وليست مؤسسة ربحية فقط وثانياً يحول جزء من المبلغ الذي يجب أن تدفعه كضريبة إلى عمل اجتماعي. ولكن يبقى أن الناس لم يشعروا حتى الآن بانخراط المصارف الإسلامية في العمل الاجتماعي العام بعد، ونسبة مشاركتهم في العمل الاجتماعي قليلة وأن الكل ما يزال ينظر إلى المصارف الإسلامية باعتبار انها بنوك ربحية أو تجارية في المقام الاول.

ما مدى التنسيق بين المعاهد والكليات المتخصصة في الصيرفة الإسلامية:

د. يونس صوالحي: التنسيق غير موجود لكن ماليزيا مؤخراً أطلقت مشروعا تحت وصاية البنك المركزي الماليزي وهو مشروع لتوحيد البرامج التعليمية في المالية الإسلامية، بمعنى آخر أن كل المؤسسات الجامعية والمعاهد التي ترغب في تقديم برامج على مستوى المرحلة الجامعية أو الماجستير أو الدكتوراه في المالية الإسلامية يجب أن توحد برامجها، وقد أسس البنك المركزي حديثاً أربعة لجان رئيسة، ومن أهم تلك اللجان اللجنة الأكاديمية، وقد اختيرت الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا لتقود مشروع توحيد البرامج التعليمية في المالية الإسلامية على مستوى ماليزيا وهو مشروع وطني طموح، ومعنى ذلك أنه من الآن فصاعداً كل المؤسسات التي تود أن توفر برامج في المالية الإسلامية يجب أن تعتمد على هذا المنتج الجديد والذي هو عبارة عن برنامج أكاديمي موحد.

ثانياً: في مجال التدريب ستكون هناك مقاييس موحدة في التدريب فكل من يريد أن يتدرب على المالية الإسلامية سيعتمد على هذه المقاييس الموحدة، وأيضاً الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا هي التي ستقود برنامج التدريب أيضاً تحت إشراف المصرف المركزي الماليزي وبالتعاون مع وزارة المالية الماليزية، وهذين الأمرين سيخدمان المصارف الإسلامية في ماليزيا، لأن المصارف الإسلامية في ماليزيا أجبرت على إنشاء وحدة أو وظيفة جديدة هي وظيفة البحث وفق ما يسمى بنظام الحوكمة الجديد (وهو متعلق بالنظام الإداري لكل مؤسسة) فكل مؤسسة مالية أو مصرف إسلامي، أجبر على أن يكون له قسم خاص بالبحوث، وهذا القسم سينسق مع هذا المشروع الجديد في مجال التدريب والتعليم والبحث.

حقيقة التجربة الماليزية تميزت بهذا التأطير للنظام المالي الإسلامي وتطويره وتنظيمه كأفضل وأحسن نظام في أي دولة أخرى، إلى جانب تميزها بالجوانب التنظيمية والتأطيرية والهيكلية والمراجعة والإشراف، وهذا كله أثبت أن له دور كبير في نجاح التجربة الماليزية في مجال الصيرفة الإسلامية.

النظرة المستقبلية للصيرفة الإسلامية:

د. يونس صوالحي: حالياً تجربة المالية الإسلامية عامة والصيرفة الإسلامية خاصة مرت بحوالي ٢٧-٣٠ عاماً في العالم أجمع، ونحن لسنا راضين حقيقة عن هذه التجربة والغالبية الساحقة من المسلمين غير راضين عن التجربة نظراً لأن هناك الكثير من المحاكاة للمنتجات التقليدية والكثير من الصورية في العقود وليس هناك عقود حقيقية، وهناك كثير من الاهتمام بالشكليات بدلاً عن المضمون، وهناك الكثير من تغليب الجانب الربحي على الجانب الاجتماعي والخيري، بمعنى طغيان الجانب الربحي للمالية الإسلامية – ومايزال الحديث للدكتور صوالحي- من نواقص المالية الإسلامية وعيوبها أنها ينظر اليها أنها غيرت الأسماء فقط، وانها لا تهتم إلا بالشكليات والصوريات، فوصلنا إلى أنها حققت نجاحات في أنها قدمت للعالم أو أقنعت العالم أن النظام المالي الإسلامي يمكن أن يكون موازيا ولا نقول بديلاً ولربما يكون بديلاً للمالية التقليدية لإخراج العالم من أزمته المالية هذا في رأيي نجاح، لكن في نفس الوقت يجب أن نعيد النظر الآن – وقبل فوات الآوان – في آليات المالية الإسلامية لتكون أكثر اتفاقاً مع الشريعة الإسلامية من حيث الروح والمعنى، أي: من حيث المقصد، فمبدأ الربح والخسارة يجب أن يكون مجسداً بشكل يشعر به العميل، ومبدأ العدالة والمسامحة يجب أن يكون ملموساً وليس كلاماً فقط، أيضاً من الأشياء التي يجب التنبيه إليها هي تجنب الحيل، بمعنى أن بعض المنتجات هي عبارة عن تحايل على بعض المحرمات مثل الغش والربا والغرر لأن البنك في بعض الأحيان يريد أن يقنعنا أنه مجبر على فعلها ويعمل لبعض المنتجات نوع من الهيكلة الشكلية والصورية بحيث تبدو في ظاهرها شرعية ولكن في كنهها ليست كذلك.

مستقبل المالية الإسلامية يتعلق ببعض الأمور أولها الالتفات إلى روح الشريعة الإسلامية ومقاصدها في معاملات المالية الإسلامية، وتطبيقاتها في البنوك، وهذا يقتضي التخلص من الصورية والاهتمام بالعقود الصحيحة، ثم محاولة التخلص من هيمنة النظام المالي التقليدي أو التخلص من هيمنة النظم غير الإسلامية القائمة بطريقة لا تتصادم معها، أنا اقول بصراحة إن الذين يطالبون – ونحن كلنا نطالب- بمالية إسلامية خالصة لا يمكن أن يتحقق هذا دون أن تتغير البيئة القانونية والمالية القائمة، وهذا قد يبدو من المستحيلات ولكنه ممكن – لأننا لا يمكن أن نطالب مصرفاً أن يقوم بمعاملة إسلامية خالصة في غياب قوانين البلد الإسلامية، لذلك أنت إذا أردت مالية إسلامية خالصة لابد أن تتخلص من الجوانب الوضعية أي: من القانون المالي الوضعي والنظام المالي الوضعي، حتى يفسح المجال للمالية الإسلامية أن تطبق المرابحة كما تشاء، والمشاركة كما تشاء.

كلمتي للذين يصفون هذه الصناعة بأنها صناعة ربوية في شكل إسلامي أقول هذه مبالغة، وعدم فهم دقيق للبيئة التي تعمل فيها المالية الإسلامية، وعدم فهم دقيق لصلاحيات البنوك الإسلامية، وعليه أنصح كل من ينتقد المصارف الإسلامية أن يجلس مع بعض موظفي المصارف، ويسألهم؛ ويدقق معهم؛ ويفهم بالضبط لماذا هذا المصرف لا يطبق المعاملة هذه كما هي أو تلك، لأن كثيرا من المنتقدين هم يعتمدون فقط على ما قاله فلان أو ما سمعه من فلان، ولم يروا بأم أعينهم كيف تجري المعاملة الإسلامية.

إذن فإن مستقبل المالية الإسلامية يتعلق بأمرين أساسيين هما: مراجعة التجربة، والوقوف على الخلل فيها. وأهم خلل فيها هو الصورية فيجب التخلص من الصورية والالتفات إلى العقود الصحيحة، إلى جانب التخلص من مشكلة عدم التطبيق الفعلي للربح والخسارة، فيجب أن يكون بالشكل المطلوب والكافي كما تحدث عنه الفقهاء، فضلاً عن إعادة الدور الفعلي للمصارف الإسلامية الذي هو ليس فقط التمويل بل يجب أن تلعب دوراً أساسياً في الاستثمار لتنمية المال، ذلك أن الغالبية الساحقة من عقود المصارف الإسلامية هي عقود مداينات بمعنى أنها تنشئ ديوناً، ومن هنا فمعظم الناس لا يرون فرقاً بينها وبين المصارف التقليدية لأن المصارف التقليدية نسبة الاستثمار فيها ضعيفة جداً.

أخيرا وليس آخرا فإن من أهم تحديات المصرفية الإسلامية هو ضعف أو غياب الموارد البشرية التي تعمل في هذا القطاع فهناك نقص مريع في تأهيل الموارد البشرية لأن الذين يعملون الآن في المصرفية الإسلامية هم أناس تخرجوا من معاهد وكليات من تخصصات تقليدية، ولم يفهموا بعد أو يعرفوا أو حتى يسمعوا في حياتهم بشيء اسمه مالية إسلامية، هؤلاء هم أنفسهم الذين يعملون في المصارف الإسلامية وهؤلاء الآن كعملية ترقيعية يجلسونهم في دورات تدريبية حتى يعرفوا شيء اسمه فقه معاملات، مرابحة،... الخ والقليل منهم من يفهم هذه الأشياء ويفهم روحها ومقاصدها، فالتدريب والتأهيل أصبح لازماً وملحاً بجانب التثقيف والإعلام والتوجيه للجمهور المسلم العام.

من جانبه أكد الدكتور عزمان محمد نور أن الوعي الإسلامي مهم جداً، وينادي بضرورة تكثيف بث الوعي للمجتمع حتى يفهم الفرق بين الصيرفة الإسلامية وغيرها من التعاملات المالية غير الإسلامية، ويضيف: نحن في ماليزيا بدأنا في تطبيق الصيرفة الإسلامية، صحيح أن هناك أخطاء وبعض الخلل، ولكن شيء أفضل من لا شيء، والآن بدأت ماليزيا في الإصلاح خاصة فيما يتعلق بتطبيقات عقد العينة.

الصيرفة الإسلامية والأزمة المالية العالمية

يشير الدكتور عمر محمد إدريس إلى أن الأزمة المالية العالمية جاءت بسبب انحراف الإنسان وطمعه وجشعه، وأن النظام المالي الإسلامي يحرم كل ذلك ويمنعه، مؤكداً أن من دعائم المالية الإسلامية الزكاة والوقف وأن النظام المالي الإسلامي التام لابد له من أن يهتم بمؤسسات الزكاة والوقف بجانب اهتمامه بالصيرفة الإسلامية.

وفيما يتعلق بالأزمة المالية العالمية يؤكد د. عزمان أن سببها هو القروض الربوية (يمحق الله الربا ويربي الصدقات)، مشيراً إلى أن الغرب نفسه اعترف بأن المشتقات المالية هي السبب، مؤكداً أن البديل هو الصيرفة

الإسلامية حيث لا ربا ولا مشتقات مالية، مضيفاً: صحيح أن الصيرفة الإسلامية لا يمكن أن تنافس البنوك الربوية في الوقت الراهن، ولكن في المستقبل القريب إذا توجه المسلمون نحو الصيرفة الإسلامية الحقيقية فإن البنوك الربوية ستبتلعها البنوك الإسلامية، موضحاً أن وجود الأزمة المالية العالمية هو رحمة لنا نحن المسلمون.

ويضيف د. صوالحي: بعض الدول الغربية صارت تنادي بتطبيق النظام المالي الإسلامي، ولكن هذا ظهر خصوصاً في أعقاب الازمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨م، حينما اكتشف العالم أن النظام الرأسمالي نظام غير عادل وهو سبب هذه الأزمة فالكل بدأ يبحث عن بديل، فبدأت هناك أصوات تنادي بالالتفات والاهتمام بالنظام المالي الإسلامي بوصفه نظاماً أخلاقياً يحرم الربا ويحقق العدالة، ويحمّل الطرفين الربح والخسارة، فهناك أصوات عديدة توجهت إلى هذا النظام وتمثلت في بابا الفاتيكان الذي نادى بأهمية النظام المالي الإسلامي في إخراج أوروبا من أزمتها المالية في ذلك الوقت، وفرنسا على سبيل المثال على لسان وزير ماليتها في ذلك الوقت نادت بالاهتمام بالنظام المالي الإسلامي، واعتبرته حلاً من حلول الأزمة المالية العالمية المعاصرة، وعلى ضوء ذلك سنت فرنسا قوانين جديدة تسمح بتطبيق المالية الإسلامية، وبريطانيا كانت سباقة منذ ١٥ سنة من الأزمة إلى إنشاء بنوك إسلامية، وألمانيا أصدرت صكوكا إسلامية، وبلجيكا فتحت لها سوق مال إسلامي على أراضيها.

وأوضح د. صوالحي أن هناك اهتماما ولأسباب عديدة ولكن في عام ٢٠٠٨م يبدو أن الاهتمام انحصر في الأزمة المالية التي ضربت العالم والتي جعلت الغرب مثل الغريق الذي يستنجد بالقشة ولم يجد إلا قشة المالية الإسلامية، ولكن الآن وبعدما بدأ العالم يتعافى نوعاً ما من الأزمة المالية العالمية قل الاهتمام بالمالية الإسلامية، ففرنسا على سبيل المثال كانت متحمسة جداً والآن قلّ تحمسها بشكل كبير لأنهم ربما وجدوا بدائل أخرى غير إسلامية بالطبع لأن أوروبا في النهاية إذا اهتمت بالمالية الإسلامية ليست لسواد عيون المسلمين ولا لحبهم للإسلام إنما لمصالح معينة، ففرنسا عندما سنت قانون السندات الإسلامية أو الصكوك الإسلامية أعلنتها صراحة أنها تريد جذب حوالي ٤٠٠ مليار دولار من الخليج لأن الخليج كان ولا يزال لديه فائض مالي ضخم جداً، فهذا أغرى العالم أجمع وخصوصاً أوروبا، وفرنسا صاغت أول صكوك والصكوك عبارة عن سندات بموجبها يمكن للمصدر لهذه الصكوك أن يقترض رأس مال معين وبالتالي هيكلوا هذه الصكوك ولكن لم يصدروها وحددوا لها مبلغ ٤٠٠ مليار دولار.

ثانياً – ومايزال الحديث للدكتور صوالحي- من حيث البيئة المالية فالمالية الإسلامية تعمل في بيئة مالية وضعية ليست إسلامية فهي مجبرة على الالتزام بالقوانين الخاصة بالبلد الذي تطبق فيه المالية الإسلامية وملزمة بتطبيق معايير المالية المحلية والدولية، وبالتالي فالمالية الإسلامية هي مالية غير مستقلة ولا تتمتع بتلك الاستقلالية التي تسمح لها بأن تطبق المالية الإسلامية الخالصة، ومن هنا هي أدرجت ضمن البيئة القانونية الموجودة والبيئة المالية الموجودة وسمح لها بالعمل على احتشام، والذين يطبقون المالية الإسلامية أشكال وأنواع، وتبعاً لمدى سعة القوانين التي تسمح بهذه المالية، فمثلاً في ماليزيا هناك المجال أوسع لتطبيق المالية الإسلامية نظراً لتحمس البنك المركزي الماليزي والدولة بصفة عامة لهذه الصناعة لأنها تحاول أن تضمن لها نصيباً من السوق يزيد عن ٢٥٪ منه، والآن ماليزيا وصلت إلى حوالي ٢٣٪ بمعنى أن هناك أجندة من الدولة تحاول أن تحقق هذه النسبة الطموحة، بينما هناك دول إسلامية أخرى الأجندة المتعلقة بالمالية الإسلامية أصلاً غير موجودة، والمالية الإسلامية فقط عبارة عن تزيين أو عبارة عن شئ شكلي لجذب المستثمرين فقط مثما تفعل بعض الدول حينما تبني مسجداً أو تبني مؤسسة خيرية فهذا لا يعني بالضرورة أن تلك الدول تهتم بالمساجد أو تهتم بالمؤسسات الخيرية، نفس الشيء في المجال المالي فعندما تسمح دولة بتأسيس بنك إسلامي أو نافذة إسلامية هذا ليس بالضرورة حباً في هذا النظام بقدر ما هو نوع من تنويع المنتجات لتلبية حاجات شريحة معينة من المجتمع.

ويشير الدكتور الصادق موسى محمد أحمد، من كلية الأعمال والقانون، بجامعة الملتيميديا الماليزية إلى أن أكبر مشكلة في الاقتصاد الإسلامي أو في الصيرفة الإسلامية أن معظم الذين يعملون في هذه الحقل غير ملمين بالنظرية الاقتصادية أو نظرية إدارة الأعمال، ومعظمهم أو جلهم متخصصين في الفقه الإسلامي فقط، ومن هنا تبدأ المشكلة فدائماً المعالجات هي معالجات فقهية بحتة غير ملمة بالنظرية الاقتصادية أو نظرية الأعمال، والذي يفتي في مجال الصيرفة الإسلامية لابد أن تكون له علاقة بالنظرية الاقتصادية ونظرية الأعمال والتجارة ثم بعد ذلك يأتي الفقه الإسلامي، وهذا غير موجود في الدول الإسلامية، فمعظم الذين يعملون في هذا المجال عندهم خلفية في الفقه الإسلامي فقط ولهذا ليس هناك تطور في مجال الصيرفة الإسلامية، ذلك أنهم لم يتيحوا لأنفسهم أن يعرفوا شيئاً عن النظرية الاقتصادية والمعاملات التجارية ويربطوها بالفقه الإسلامي، وفي المقابل تجد هناك متخصصين في الاقتصاد والمعاملات وغيرها من الأعمال ليس لديهم معرفة بالفقه والأشياء المتعلقة بالفقه الإسلامي في جانب المعاملات. فهناك بون شاسع بين هؤلاء وأولئك ولهذا ليس هناك أي تطور علمي في الاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية، ويضيف الدكتور الصادق موسى محمد أحمد: "إن الناس الذين وضعوا النظام الإسلامي ونظام الصيرفة الإسلامية، كثير منهم لديهم خلفية فقهية يطبقون الفقه بحذافيره، ولكن ليست لهم معرفة بالعلوم الاجتماعية وفهم المجتمعات، وليست لهم معرفة بمفاهيم النظرية الاقتصادية ونظرية التجارة وأشياء أخرى كثيرة جداً، فلا يمكنك أن تأتي بفقهاء فقط وهم يقررون في النهاية أن هذا اقتصاد إسلامي، يجب أن تأتي بالفقهاء وبأهل الاقتصاد وبأهل التجارة وأهل المجتمع وغيرهم لأنه في النهاية النظام الاقتصادي نظام متكامل".